العرب
الثلاثاء 2021/08/17
السنة 44 العدد 12151

البرامج الثقافية ضحية ما يريده المعلن في الفضائيات المصرية

القنوات بحاجة إلى التخلص من سطوة «الترند» و«الترافيك» لتقدم محتوى جادا

مشوار ثقافي توقف

لم يهتم مقدمو البرامج الثقافية في القنوات المصرية بتطوير أنفسهم بالقدر الكافي لتحقيق معادلة صعبة تقوم على تقديم محتوى إعلامي له مضمون عميق، وفي الوقت ذاته يكون جذابا ليحصل على نسب مشاهدات مرتفعة، فكانت النتيجة استبدال المحتوى الثقافي بالترفيه والتسلية لجذب الجمهور والمعلنين.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – غابت القضايا الثقافية عن الخارطة البرامجية للفضائيات المصرية التي تتعدل وتتغير بشكل مستمر وتدور في فلك برامج الـ"توك شو" السياسية الليلية، إلى جانب بعض البرامج الترفيهية التي تشكل هدفاً للوكالات الإعلانية لقدرتها على جذب المشاهدين، ما يدعم استمرار تحول الفضائيات من أداة للتثقيف والتوعية إلى وسيلة يغلب عليها الترفيه والتسلية.

وتوقفت المسيرة الناجحة للبرنامج الثقافي "المساء مع قصواء" الذي تقدمه الإعلامية قصواء الخالي على فضائية "تن" بعد ثلاث سنوات استطاع فيها البرنامج أن يُعيد الروح إلى هذا النوع من البرامج ويؤكد أن الجمهور على استعداد للتفاعل مع البرامج التي تقدم محتوى جادا.

وأعلنت قصواء إنهاء تعاقدها مع إدارة القناة بشكل ودي لتكون حلقة الجمعة من الأسبوع الماضي آخر الحلقات التي قدمتها بعد مسيرة حافلة بالقضايا الثقافية النوعية.

وقدمت قصواء أحد أهم البرامج التي تضمنت محتوى ثقافيا قريبا من شكل "التوك شو" ويقوم على عرض الكتب ومناقشتها، ومنحت بشكل أساسي الاهتمام بالصورة كنوع من التكامل داخل الوجبة الثقافية، والاستعانة بالأغاني القديمة التي تخدم الفكرة، وتم تسليط الضوء على الجوانب التاريخية مع استضافة عدد كبير من الكتاب والمثقفين والمبدعين في مجالات مختلفة حتى تشكل له جمهور خاص.

ولا يقتصر الأمر فقط على برنامج "المساء مع قصواء"، إذ أن نوعية البرامج التي تركز على المحتوى الثقافي تكاد تكون غائبة تماما، ويمكن استثناء برنامج "العباقرة" الذي يقدمه الأديب عصام يوسف في شكل مسابقات يجريها بين الطلاب والشباب على شاشة قناة "القاهرة والناس"، وهو يلعب دوراً مهمًا في الاهتمام بالمعرفة.

وتواجه قناة النيل الثقافية التابعة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) أزمات مالية وتقنية تجعلها غير قادرة على مواكبة الشكل والمضمون الذي يحتاجه الجمهور من الشباب لجذبه إلى الثقافة، وتحظى القناة بمتابعة نخبة من المثقفين دون أن يصل تأثيرها إلى عموم المواطنين لتبقى قناة نخبوية بعد أن ابتعدت عن المحتوى الثقافي الجماهيري.

ولا يزال البرنامج الثقافي في الإذاعة المصرية يحاول أن يواصل مسيرته في تنوير الرأي العام، غير أن التقنيات التي يستخدمها تحدّ من انتشاره في شح الموارد.

وتكمن المشكلة أمام انتشار البرامج الثقافية في الإعلام المصري في الاكتفاء بصيغة واحدة مكررة لمناقشة الكتب والروايات والقضايا ذات الارتباط بالثقافة دون إحداث الدمج المطلوب بين المحتوى الثقافي والقضايا السياسية والاجتماعية وحتى الترفيهية.

ولم تجد قناة النيل الثقافية التابعة للحكومة اهتماماً واسعًا من فئات شبابية لديها شغف بالثقافة وباتت بحاجة إلى وسيلة جذب تخلق جسرا من التواصل بينها وبين هذا النوع من البرامج التي تقلصت في الإعلام المصري.

جمال الشاعر

القائمون على صناعة المحتوى غير مؤمنين بجدوى الثقافة

وقال مؤسس قناة النيل الثقافية ورئيسها الأسبق جمال الشاعر إن خفوت البرامج الثقافية يرجع إلى أن القائمين على صناعة المحتوى في المؤسسات الإعلامية غير مؤمنين بجدوى الثقافة، والغالبية منهم تؤمن بمقولة شهيرة كان يكررها أحد المسؤولين السابقين عن الإعلام وهي أن "الراقصة تنفق على إخوتها"، أي أن البرامج التجارية والساحرة والأخبار الساخنة والتي تحظى بقدر من الإثارة تستطيع توفير حصيلة إعلانية للصرف على باقي المحتويات الجادة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن غياب مراكز البحث والرصد واستطلاعات الرأي بشأن اهتمامات الجمهور جعل بعض القائمين على القنوات الفضائية يدعون معرفتهم باحتياجات الجمهور، وترسخت مقولة أن الجمهور بحاجة إلى الترفيه، لكن الواقع يشير إلى أن صورة الجمهور الملتبسة عند صناع المحتوى الإعلامي جعلت الوكالات الإعلانية المتحكم الأول في صناعة المحتوى.

وأوضح أن هناك عاملا يرتبط بالإعلاميين المهتمين بتقديم المحتوى الثقافي، لأنهم لم يطوروا أنفسهم بالقدر الكافي لتحقيق معادلة صعبة تقوم على تقديم محتوى إعلامي له مضمون عميق، وفي الوقت ذاته جذابا من خلال الحصول على نسب مشاهدات مرتفعة، ولم يجتهدوا في تصميم أطر جديدة من البرامج تناسب إيقاع الإعلام الجديد.

ويتفق العديد من خبراء الإعلام على أن المفهوم الضيق للثقافة باعتبارها الأدب والكتب والفكر فوت الفرصة على إحداث تطور في مستوى الشكل والمضمون الذي تظهر به قناة النيل الثقافية أو بعض التجارب الأخرى التي لم تستمر في غياب كافة عناصر وأدوات المعرفة عن القائمين عليها التي تجعل هناك قاعدة متسعة تدور حولها المحتويات الثقافية.

ويذهب هؤلاء للتأكيد أن ما تعاني منه البرامج الثقافية لا ينفصل عن أزمة الإعلام بوجه عام الذي أخذ في الانكماش واضطر لغلق أبوابه، إذ أنه بحاجة إلى دعم جهات حكومية وهيئات ثقافية كبرى قادرة على جعله صامداً لتحقيق أهدافه باعتباره السلاح المهم في مواجهة الأفكار المتطرفة والشاردة، على أن يكون ذلك ضمن استراتيجية شاملة لدعم الفنون والثقافة والمعرفة.

ومقابل غياب البرامج الثقافية هناك انتشار واسع لقنوات الدجل والسحر والشعوذة التي تجد البيئة المواتية لجذب الجمهور، وثمة ثقافة سائدة لا تقوم على المعرفة والتاريخ لاستشراف المستقبل، لكنها ترتبط بما يتوقعه الدجالون، وهو ما يعد ترجمة مباشرة لغياب الاهتمام بالجوانب الثقافية في البرامج والدراما.

وقال مقدم برنامج "كلمات" على قناة النيل الثقافية خالد منصور إن التعامل مع الوضع القائم في الإعلام المصري بحاجة إلى تغيير مفهوم الثقافة لدى القائمين على هذه الصناعة، لأنه يمكن تقديم برنامج طهي بصبغة ثقافية عبر إدخال جوانب معرفية عن تاريخ الأغذية وفوائدها وأضرارها، ويقدم هذا المحتوى بلغة بسيطة بعيداً عن الشكل النمطي للبرامج الثقافية، وهو أمر بحاجة إلى عصف ذهني وخروج إلى الشارع للتفاعل مباشرة مع المواطنين لتظهر الصورة أمام الجمهور واقعية.

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن هناك حلقة مفقودة بين انحسار البرامج الثقافية وبين زيادة الاهتمام بالكتب والقراءة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي لديها مردودات واسعة لدى الناس، لكن لا يوازيها اهتمام مماثل على مستوى الإعلام التقليدي، ما يبرهن على الحاجة إلى تطوير الأدوات لمسايرة الإعلام الرقمي.

ولفت إلى أن الفضائيات بحاجة إلى التخلص من سطوة "الترند" و"الترافيك" كي تستطيع أن تقدم محتوى جادا ينجذب إليه الجمهور وبطريقة تواكب العصر، وأن يكون عبر برامج لديها إيقاعات مختلفة كي نتمكن من تكرار النجاحات التي حققتها قناة النيل الثقافية سابقا، حيث استطاعت تقديم مواهب في مجالات فنية عديدة وسلطت الضوء على نماذج ناجحة في الساحة الثقافية.

ويعتقد خبراء الإعلام أنه على الفضائيات الانصهار مع المحتويات الثقافية التي يقدمها الشباب على مواقع التواصل، سواء عبر الفيديوهات أو عروض الكتب التي تقدمها مجموعات خاصة يشترك فيها الملايين من الأشخاص، وأن تقديم برامج ناجحة في المستقبل سوف يتطلب مجاراة اهتمام الجمهور واستثمار النجاح الذي حققته المنصات الثقافية التي دشنتها وزارة الثقافة.

الأسد يطالب الإعلام السوري بالاقتراب من المواطن ضمن الحدود

دمشق – ألقى الرئيس السوري بشار الأسد اللوم على الإعلام لغياب التواصل مع المواطن وقال خلال اجتماعه مع الحكومة الجديدة "في موضوع التواصل دائما لدينا مشكلة حقيقية"، دون أن يتطرق إلى أسباب ضعف الإعلام وعدم قدرته على الوصول إلى الجمهور.

ويعتبر الإعلام أحد أهم الملفات الشائكة في سوريا، بسبب الانتقادات المتزايدة التي يواجهها بابتعاده عن قضايا المواطنين وعدم قدرته على تسليط الضوء على المشكلات الأساسية في البلاد، في حين يقول آخرون إنه يعطي صورة مغايرة تماما للواقع المتردي.

وأضاف الأسد "دور الإعلام يتمثل في أن يكون جسرا بين المواطن والمسؤول، إن لم يدخل الإعلام في طرح الحلول لن يجد لنفسه موقعا بين المواطنين".

وتابع موجها حديثه لأعضاء الحكومة "لا يمكن للإعلام أن ينجح إذا لم تتوفر لديه المعلومة، والمعلومة موجودة في باقي المؤسسات والوزارات بشكل أساسي، فإن لم تتعاونوا مع الإعلام لا يمكن أن ينجح، وبالتالي نجاح الإعلام أنتم ستكونون جزءا منه وإذا فشل الإعلام ستكونون جزءا منه".

وتبدو هذه الانتقادات صحيحة في جانبين أولهما تأثير وسائل الإعلام الضعيف لدى الجمهور السوري، وثانيهما عدم قدرته على الوصول إلى المعلومات الدقيقة في الوزارات ومؤسسات الدولة.

لكن لا يمكن إلقاء مسؤولية سوء الأداء على وسائل الإعلام رسمية كانت أو خاصة في ظل هامش الحريات الضيق جدا وحملة الاعتقالات التي طالت صحافيين وإعلاميين تجرأوا على انتقاد الوضع الراهن في البلاد.

ويرى متابعون أن التغييرات الأخيرة التي طرأت في قطاع الإعلام وتعيين أستاذ العلاقات العامة في جامعة دمشق بطرس حلاق وزيرا للإعلام قد تكون محاولة لتغيير النهج الذي يسير عليه الإعلام، ليس في ما يخص السياسة التحريرية الثابتة والتي لا تتغير بتغير الوجوه، وإنما في كيفية التعاطي مع قضايا المواطن وجعلها منطقية وقابلة للإقناع بدل الانفصال التام عن الواقع.

وأجرت وزارة الإعلام السورية في نوفمبر الماضي عددا من التغييرات في رئاسة المؤسسات الإعلامية، تزامنا مع إجراءات في المكتب الإعلامي والسياسي في رئاسة الجمهورية.

وطالت التغييرات 15 منصبا في الإعلام الرسمي السوري، وشملت مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ومؤسسة الإنتاج التلفزيوني والإذاعي وعددا من الوسائل الإعلامية، معظمها ضمن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

كما تم إسناد وظائف جديدة لمن كانوا يعملون في المكتب الإعلامي والسياسي في رئاسة الجمهورية، على رأس الصحف الحكومية ووكالة الأنباء الرسمية "سانا".

غير أن هذه التغييرات لم تترافق بتحقيق أي من الوعود الحكومية السابقة بشأن تعديلات قانون الإعلام وأبرزها إلغاء عقوبة السجن بحق الصحافيين، فقد صرح وزير الإعلام السابق عماد سارة مرارا طيلة الأشهر الماضية بقرب إصدار التعديلات النهائية والأخيرة لقانون الإعلام، وأهمها "مشكلة سجن الصحافي".

ورغم الهالة الإعلامية الكبيرة التي أحاطت ببعض الصحافيين والناشطين الإعلاميين السوريين على مدار السنوات الماضية، لم يوفر ذلك لهم حرية العمل وإبداء الرأي. فقد حاول الصحافيون الاستفادة من الشعبية التي اكتسبوها على مواقع التواصل، إضافة إلى الدعم، على أنهم مقربون من مسؤولين في السلطة، ولديهم القدرة على الوصول إلى كل المناطق، وخاصة التي تشهد عمليات عسكرية، إلا أن السلطات رفضت الدور الجديد للصحافيين "بسبب تجاوزهم الحد، واتجاه عملهم إلى تجييش الناس بموضوع الخدمات وانقطاعها، إلى جانب بروز صوت نقدي لهم مرتفع داخل البلاد".

> **الإعلام السوري يواجه اتهامات بأنه منفصل عن الواقع ويعطي صورة مغايرة تماما للوضع المتردي في البلاد**

وتعرض صحافيون وناشطون إعلاميون في الفترة الماضية لاعتقالات في مناطق سورية مختلفة. واستخدم قانون "الجرائم المعلوماتية" الذي صدر ضمن قانون الإعلام الإلكتروني رقم 26 لعام 2011، لتنظيم التواصل مع العموم عبر الشبكات وضوابط الإعلام والنشر الذي يتم عبر المواقع الإلكترونية، قبل أن تصدر آخر التشريعات بخصوص جرائم المعلوماتية في المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012.

وأدرجت معظم الاتهامات الموجهة لبعض الصحافيين أو الإعلاميين تحت بند "قدح وذم شخصيات عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، أو "التعدي على خصوصياتهم بنشر معلومات، حتى لو كانت صحيحة".

وشهد قطاع الإعلام في سوريا منذ عام 2011 عدة تغييرات بدأت بالمرسوم رقم 108 لعام 2011، والذي تضمن تأسيس أول مجلس وطني للإعلام في سوريا.

«كابوس» الحرائق يسبب عقوبات لوسائل إعلام تركية بتهمة «خرق القواعد الأخلاقية»

أنقرة – فرض المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي غرامات مالية على عدة قنوات تلفزيونية "لاتهامها بخرق القواعد الأخلاقية"، في إطار التضييق على وسائل الإعلام التي تناولت الحرائق في تركيا.

وقال تقرير نشرته صحيفة لوموند الفرنسية إنه جرت معاقبة قناة "فوكس.تي.في" لأن أحد صحافييها وصف الحرائق الضخمة التي اجتاحت مؤخرا 35 مقاطعة في البلاد بـ"الكابوس" وتسببت بمقتل 8 أشخاص وتدمير 170 ألف هكتار من الأراضي والمحاصيل الزراعية.

وأضافت الصحيفة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يخطط لفرض المزيد من القيود على الصحافيين من خلال مشروع قانون خاص بالتمويل الأجنبي لشركات الإعلام، ونشر معلومات كاذبة.

وأمر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، المشرف على البث الإذاعي والتلفزيوني في تركيا، القنوات في وقت سابق بعدم "بث الفوضى والذعر بين السكان" في هذه الفترة من الكوارث الطبيعية غير المسبوقة، لاسيما الحرائق في الجنوب والفيضانات في الشمال.

كما يواجه الصحافيون وناشرو المواقع الإخبارية صعوبات متزايدة، بسبب مواقفهم المؤيدة للأكراد والتي تسبب لهم التوقيف عن العمل وحتى السجن بتهمة "الدعاية الإرهابية".

وأبرز وسائل الإعلام التي واجهت هذه المشكلات موقع "بيانات" وقناة "ميدياسكوب" التلفزيونية على الإنترنت والتي أسسها الصحافي روزن شاكر، ومنظمة "كريست فونديشن" الأميركية. وتمثل هذه المنابر صوتا مستقلا وناقدا ما دفع السلطات إلى تركيز المراقبة عليها لاسيما أنها تتلقى مساعدات من الخارج.

وتعرضت هذه الوسائط البديلة في نهاية شهر يوليو الماضي لحملة تشويه من قبل العديد من الصحف والمواقع المقربة من السلطات التركية والتي وصفت العاملين فيها بأنهم "عملاء".

> **صحف ومواقع إخبارية مقربة من السلطات شنت حملة تشويه ضد هذه الوسائط البديلة ووصفت العاملين فيها بالعملاء**

وبعد فترة وجيزة أعلن الرئيس أردوغان عزمه محاربة ما أسماه "ناشري الأكاذيب"، فيما قال مدير الاتصالات فخرالدين ألتون "لن نسمح بأنشطة الطابور الخامس بأي شكل من الأشكال".

ونتيجة لذلك يتم إعداد قانون يهدف إلى تنظيم التمويل الأجنبي لوسائل الإعلام، وكذلك مسألة نشر "معلومات كاذبة" مما بعث القلق لدى النقابات المهنية ومخاوف من هذا التحول الجديد في القطاع الإعلامي.

صعوبات متزايدة تواجه وسائل الإعلام التركية

وقال اتحاد الصحافيين الأتراك في يوليو الماضي إن "المجتمع يفقد حقه في الحصول على المعلومات، وبلدنا يفقد ديمقراطيته"، في معرض انتقاده لمشروع القانون.

كما أشار التقرير إلى اجتماع 23 منظمة دفاع عن الصحافيين لإدانة مشروع القانون، حيث ترى هذه المنظمات أن الغرض الرئيس منه هو إضعاف وسائل الإعلام المستقلة القليلة التي تكافح من أجل البقاء على قدميها.

وأفاد الصحافي نادر ماطر أنه "متأكد من أن هذا القانون سيرى النور، حيث تريد الحكومة بشكل مطلق كسب وسائل الإعلام التي لا تشاركها وجهة نظرها، إنها مسألة بقاء، فكلما تراجعت شعبيتها زاد زعماؤنا من إحكام القبضة عليهم. إنهم خائفون".

وأضاف ماطر "ومع اقتراب موعد نهائي حاسم للانتخابات، حيث من المنتظر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في يونيو 2023، تحاول الحكومة التركية الإسلامية التي تكافح من أجل الفوز في الانتخابات المقبلة تعزيز سيطرتها على المشهد الإعلامي".